إدارة الاوقاف في الدولة العثماني

م .م وميض سرحان ذياب

معهد الادارة الرصافة / هيئة التعليم التقني

م .م عصام صلاح الدين علي

المعهد التقني كركوك / هيئة التعليم التقني

إدارة الاوقاف في الدولة العثماني

م .م وميض سرحان ذياب
م .م عصام صلاح الدين علي

(ادارة ، القاضي ، المفتي ، قلم الحرمين ،المتولي)

ملخص البحث باللغة العربية

ادارة الأوقاف في العهد العثماني

تعد ادارة الاوقاف من اهم التشكيلات في الدولة العثمانية ، حيث اولى السلاطين العثمانيين الرعاية الخاصة للوقف ، وانطلقت جموع المؤمنين تتقرب الى الله سبحانه وتعالى عن طريق وقف اموالها في اعمال البر والتقوى فأوقفوا الاراضي لخدمة الجوامع والمدارس وطلاب العلم من الواردات المستحصلة من الموقوفات . مما تطلب ترتيب هذه الواردات وعملية الانفاق بشكل منظم فتأسست الادارة الخاصة بالاوقاف من خلال الاشراف المباشر للقاضي الذي نظم عملية الانفاق ، كما برز دور المفتي الذي ينظر في المشاكل الشرعية للوقف ، وكذلك دور العاملين في هذه الادارة كل حسب تخصصه في جرد الواردات والمصروفات . واستمر التطور في هـــذه الادارة فتاسست وزارة (نظارت) الاوقاف في الدولة العثمانية عام ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م

Waqf administration in the Ottoman

The Waqf administration is the most important formations in the Ottoman, where the Ottoman sultans have intersted of the Endowments. A group of believers halt their money in acts of righteousness and to serve mosques, schools and researchers. That may require to arrange the process of imports and how spending orderly. This led to the establishment of the especial administration for waqfs which was directed by the supervision of a judge, who organized how spending system. The role of the Mufti has

emerged in that period, who is seen in the legitimacy of the Waqf's problems. As well as the role of the workers in this administration, each according to his specialty stripped imports and expenses.

The development continued in the this administration which led to the establishment the Ministry of Endowments (Nzart) in the Ottoman in 1242 AH / 1826.

المقدمة

يتناول هذا البحث ادرة الاوقاف في العهد العثماني منذ تأسيس الدولة العثمانية ٦٩٩ هـ / ١٢٩٩ م ، عندما كثرة الاوقاف باتساع الرقعة الجغرافية للدولة العثمانية ، وقد ركز البحث على دراسة الجوانب الادارية والمالية في ادارة اوقاف العثمانيين ، التي شهدت اهتمام السلاطين والاسرة الحاكمة ورجال الدولة والاثرياء ، مما تطلب اشراف القضاة والمفتي واشراك عمال وموظفين لأدارة الاموال الموقوفة ، الامر الذي تطلب وضع هيكلية ادارية للنظام المالي الذي اصبح هو الآخر على مستوى عال من التنظيم .

كما كرس البحث دراسة اصول المكاتبات والتوثيق عند العثمانيين التي تعتمد وبشكل اساس على امساك دفاتر الوقف التي كانت تسجل فيها اهم الاراضي والعقارات الموقوفة من قبل الاشخاص والتي تخرج من الملكية الشخصية وتحبس الى الابد في سبيل الله ، وفي الوقت نفسه يسجل فيها الابواب التي يتم من خلالها ابواي الانفاق بما ينفع الناس .

والوقف كمصطلح هو تخصيص مال او عقار واخراجه من الملكية الشخصية ، ويعني المال المنقول وغير المنقول الذي يمثل موضوع عقد الوقف ، ويعرف الشخص الذي يقيم الوقف بالواقف ، بينما يعرف الشيء موضوع الوقف بالموقوف [١] ، وكانت مؤسسة الوقف واحدة من اهم المؤسسات الانسانية والاجتماعية الخيرية في الدولة العثمانية ، ويسعى الناس فيها لفعل الخير واقامة المبرات وعلى راسهم السلطان وافراد الاسرة الحاكمة وكبار رجال الدولة والجيش والعلماء والاثرياء من الاهالي وحبسوها لخدمة الناس مدى الحياة .

وقبل تشكيل نظارة الاوقاف الهمايونية كانت ادارة الاوقاف منوطة حسب شروط التأسيس في وقفياتها

بإشراف الصدر الاعظم وشيخ الاسلام واغا باب السعادة ، وبعد توسع الدولة تركت دارة الاوقاف الى ادارة مخصوصة تعمل بشكل دقيق ومنتظم [٢] .

احتوى البحث على هذه المقدمة ومبحثين وخاتمة ، فقد درس المبحث الاول الذي حمل عنوان ادارة الاوقاف العثمانية ، تم التركيز من خلاله على دور القاضي والمفتي والعلماء والمفتشين والكتاب والجبا وجميع العاملين في ادارة الوقف ، اما المبحث الثاني الادارة المالية للوقف العثماني الذي سلط الضوء على اقسام النظام المالي وما تشمله من تخصص في ادارة الاموال الموقوفة في الدولة العثمانية مع التركيز على اوقاف الحرمين الشريفين في مكة والمدينة ، في حين جاءت الخاتمة باستنتاج ما توصل الية الباحثان .

وقد اعتمدت الدراسة عدداً من المصادر تأتي في مقدمتها دفاتر المالية المختصة بمفهوم الاوقاف والتي حصل عليها الباحثان من الارشيف العثماني التابع لرئاسة مجاس الوزراء التركية في اسطنبول اضافة الى بعض المصادر العربية والتركية .

المبحث الاول

ادارة الاوقاف العثمانية

تعتبر ادارة الاوقاف في الاصل على انها اهلية ومستقلة ، تدار من قبل الواقف الذي هو في الاساس صاحب الحق في تعيين وتحديد ادارة الوقف ومهامها وصلاحياتها ، ووضع شروط اشغال الوظائف ، وصرف وتقسيم ريع الموقوف الى الجهات التي ينص عليها في وثيقة وقفه (الوقفية)[٣] واستمر العمل بهذه الوثيقة حتى بعد ظهور ديوان البر او ديوان الاوقاف [٤] ، فقد اتخذ السلاطين العثمانيين خطوات عدة لتنظيم الاوقاف بصورة عامة ، حيث قدمت كل فئة من فئات الدولة دوراً مهماً في تنظيم الاوقاف ، حتى اصبحت على مستوىً عالٍ من التنظيم وقد انيط بكل فئة مهامها التي اضطلعت بها وكما يلي :

اولاً : دور القضاة في ادارة الاوقاف :

انيطت مهمة ادارة الاموال الموقوفة الى القاضي ، فقد تولى القضاة النظر في الاوقاف بحفظ اصولها وقبض مبالغ ريعها ، ومن ثم صرف تلك المبالغ على الاوجه التي حددها الواقف في شروط وقفيته [٥] ، واصبح القضاة يشرفون على الاوقاف ويحلون النزاعات والاختلافات التي تحدث على ريعها [٦] ، كما كان للقاضي حق بمنع الاستغلال الوظيفي من قبل المتولي [٧] والناظر [٨] ، بالإضافة الى انه كان له الحق في تعيين الموظفين للمناصب الشاغرة للأوقاف بضمنها المتولي والناظر ، ولكن بدون تجاوز الشروط التي وضعها الواقف ، وله الحق ايضاً في الموافقة على تعيين الموظفين في المؤسسات الوقفية [٩] هذا كله يتم بعد ان يكون الوقف مصدقاً بشكل شرعي من قبل القاضي الذي يعلنه امام الشهود ، الذين يختلف عددهم حتى يصل

الى العشرين شخصاً [١٠] ، فضلاً عن تأكد القاضي من ان الوقف مصان وبحالة جيدة من خلال ارسال شخص موثوق به من قبل القاضي للتأكد من حالة الاوقاف فيما يتعلق بالإصلاح والصيانة [١١] .

كما يقوم القاضي بتفتيش الحسابات السنوية التي تستوجب ضبط عائدات الاوقاف ، والتوزيع الصحيح لها ، وكذا الاشراف على الاوقاف المؤجرة والمستأجرة ، لكي يطلع على ما تم تنفيذه من شروط الواقف ، علاوةً على ذلك فان من صلاحيات القاضي منح الموافقة على إعارة المال (دفع المبالغ) لصيانة هذا الوقف او ذاك لإدامة استمرار عمله [١٢] ، اما بالنسبة للأوقاف القديمة فقد كان من واجب القاضي بين الحين والاخر تجديد وفحص مؤسساتها ، وقد انطبق هذا المفهوم على الاوقاف الموجودة قبل العهد العثماني التي كانت توثق من قبل القاضي وتتم صيانتها بين الحين والآخر ، وفي الوقت نفسه كان على القاضي ان يتحقق من الاحفاد الاصليين للواقف ، فكان يسألهم عن سلسلة نسبهم اما الذين يدعون انهم احفاد الواقف عليهم ان يثبتوا ذلك امام القاضي [١٣] .

ثانياً : دور المفتي في ادارة الاوقاف :

للمفتي دور كبير في الاشراف على الاوقاف وادارتها ، وكانت تبرز الحاجة عندما يكون هنالك مشاكل شرعية تواجه القاضي [١٤] ، ويطلق على المفتي في هذا الموقف مفتي الاوقاف الذي ينظر في دعاوى الاوقاف [١٥] ، فعلى سبيل المثال هنالك من يعلن ان ملكيته وقفاً كي يتهرب من الدين فان المفتي سيعطي فتوى تتعلق بصحة النصاب ، وكذا الحال بالنسبة لاستبدال وبيع الوقف وما شابه [١٦] .

ثالثاً : دور العاملين في إدارة الاوقاف العثمانية :

كان لكل مؤسسة وقفية في الدولة العثمانية شخصين كحد ادنى يعملان في ادارتها ، وهما المتولي والناظر ، حتى في المؤسسات الوقفية المحدودة ، اما الاوقاف المهمة والكبيرة والمعقدة فيكون فيها قرابة الخمسين خادماً لضمان ديمومة الوقف ، ومثالنا على ذلك اوقاف السلطانين سليم الاول (١٥١٢ ــ ١٥٢٠ م) [١٧] وسليمان القانوني (٩٢٦ ــ ٩٧٤ هـ / ١٥٢٠ ــ ١٥٦٦ م)[١٨] وغيرهم من السلاطين والصدور العظام والولاة ورجالات الدولة ، وكان لكل خادم في هذا الوقف الدور الخاص به وكما يلي :

١ ــ **المفتش** : تناط به عملية تفتيش الاوقاف المهجورة والمهدمة والمهملة ، ويقوم بتقديم اهم المقترحات للتعمير (الصيانة) ، والتصليح قبل ان ترفع الى القاضي ، ويكون تعينهم من قبل القضاة او من قبل صاحب الوقف .

٢ ــ **المشرف** : الخادم الذي تناط به مهمة شراء ومراقبة الطعام في المؤسسات الوقفية .

٣ ــ **الجابي (جامع الواردات)** : كان يشغل هذه المهمة في بعض المؤسسات الوقفية شخصان او اكثر من ألجبات ، كما في اوقاف الوالي سنان باشا في دمشق [١٩] ، واوقاف السلطان سليمان القانوني[٢٠] والسلطان سليم الاول [٢١] ، لاسيما وان اغلب ألجبات كانوا من السكان المحليين في المناطق التي يتواجد فيها الوقف [٢٢] .

٤ ــ **الكاتب** : وهي احدى الوظائف التي اشترط السلطان سليمان القانوني لمن يعين كاتباً لأوقافه ان يتعامل مع الوقف برحمة ونزاهة واحترام ايراداتها ومصروفاتها ، بدون ظلم الناس الذين يعملون فيها او الذين لهم علاقة بالوقف ، وقد توارث البعض هذه الوظيفة عن ابائهم .

٥ ــ **وظائف اخرى** : تم تعيين العمال فيها لصيانة الاوقاف مثل المنظفين (الكناسين) والفراشين والبوابين والشعّال (مشغل المصابيح) والنجارين وحافظي المقابر (تربه دار) [٢٣] ، وقد خصصت حصة للنساء في هذه الوظائف [٢٤] .

٦ ــ **مطبخ الخيرات** : فقد كان هنالك كثير من العمال الذين استخدموا في تنفيذ او تحقيق اهداف الوقف في الخدمات الاجتماعية وخاصة في مطبخ الخيرات ، فكانت اهم الوظائف في هذا المجال هي ناظر الطعام والطباخ وتلميذ الطباخ وخازن الطعام [٢٥] .

ومن المهم ان نشير الى ان العاملين في مؤسسة الاوقاف كانوا من المسلمين فقط لأنها شأن ديني خالص [٢٦] ، حيث يتم تعيين شيخ لكل مؤسسة وقفية ، وتعيين امام للمسجد ومؤذن وضابط السبيل وبواب وسقاء وقسام للخبز وطحان فضلاً عن العاملين الذين ذكرناهم سلفاً ، وقد وضعت شروط لكل واحد من ارباب هذه الوظائف تتناسب مع المهمة المنوطة به ، فكل من يشتغل بعمل يتصل بالطعام والصحة العامة يجب ان يتصف بالدقة والامانة والنزاهة ، وقد اشترطت الدولة العثمانية ان يكون العاملون او المشرفون على الاوقاف من اتباع المذهب الرسمي للدولة [٢٧] .

فضلاً عن كل ما ذكر فقد كان للعلماء في الدولة العثمانية الدور الكبير في الادارة والاشراف على الاوقاف ، وفي الوقت نفسه كانت لهم امتيازات خاصة منها انهم في حصانة

من مصادرة الاموال ، وبذلك اصبحوا من الطبقات العالية ، ففي عام ٩٩١ هـ / ١٥٨٣ م كان قاضي قونية [٢٨] المدعو قرا باجاك زادة محمد جلبي ، يملك وقفية تقدر ١٠٠٠٠ عشرة الاف ذهب أي ما يعادل ٦٠٠٠ ستة الاف اقجة [٢٩] ، وتعتبر هذه الوقفية من اكبر الوقفيات في قونية وما جاورها في ذلك الحين ، كما كان العلماء يتولون الاشراف على الاوقاف ويعفون من الضرائب ، وبمرور الزمن اصبح هؤلاء من الطبقة الغنية في البلاد كالطبقة المتمثلة بشيخ الاسلام وقاضي العسكر [٣٠] .

وقد قسمت الادارة العامة للأوقاف في الدولة العثمانية بما فيها المناطق العربية الى ثلاثة اصناف واضحة هي :

اولاً : الاوقاف المضبوطة [٣١] : وهي التسمية التي نطلق على الاوقاف التي تتولى الدولة ادارتها وتدار بشكل مباشر من قبل ناظر الاوقاف [٣٢] ، وكانت الاوقاف المضبوطة على ثلاثة انواع :

آ ــ النوع الاول هي اوقاف السلاطين العثمانيين ، وتدار بشكل مباشر من قبل السلطان او من يوكله السلطان من وزراء الاوقاف لأدارة امورها .

ب ــ النوع الثاني هي الاوقاف التي مات من اشترط الواقف توليته للوقف وانقرض نسله .

ج ــ اما النوع الثالث هي الاوقاف التي يتدخل موظفي الاوقاف في ادارتها ويمنح المتولين الذين اشترط الواقف ادارتهم للوقف مقابل منحهم مبلغاً معيناً ، رغم انهم على قيد الحياة ولم ينقرض نسلهم ، وهذا النوع كان يميز عن الانواع الاخرى باسم (**الاوقاف المضبوطة الادارة**) [٣٣] .

ثانياً : الاوقاف الملحقة وهي الاوقاف التي تدار من قبل مدراء خاصين وبإشراف مباشر من ناظر الاوقاف .

ثالثاً : وهنالك اخيراً الوقف المستثنى ، وهو الوقف الذي يدار من قبل مدراء خاصين دون تدخل ناظر الاوقاف ، مع وجود التخصيص من قبل الاشخاص والعوائل لمن يدير هذا الوقف [٣٤] ، ويلاحظ هذا النوع من ادارة الوقف في المناطق العربية الوقف الكيلاني في العراق ، حيث يدار من قبل العائلة الكيلانية دون الحاجة الى تدخل ادارة الاوقاف .

المبحث الثاني

الادارة المالية للوقف في الدولة العثمانية

نظراً لتزايد الواردات والمصروفات الوقفية فقد تم وضع الاسس الاولى للأدارة المالية للدولة العثمانية ، واصبحت تلك الواردات جزا من عائدات الدولة العامة ففي عام ١٥٢٨ م شكلت عائدات الملكية الخاصة والاوقاف اثنا عشر بالمئة من مجمل العائدات العامة للدولة ، والتي بلغت ٦٠ ستون مليون اقجة من اصل العائدات الرئيسية البالغة ٥٣٨ مليون اقجة [٣٥] ، وعلى هذا الاساس تم تقسيم الادارة المالية الى اربعة اقسام هي :

اولاً : قسم الروزنامه او الرزنامجة (الدفتر اليومي) [٣٦] :

هو الاسم الذي يطلق على دفاتر الواردات والمصروفات اليومية او الدفاتر الخاصة بتسجيل الوقائع اليومية ، وقد عرف من يمسك هذه الدفتر باسم (روزنامجه جي) وهي الكلمة المستخدمة بدل المحاسب ، وكان كاتب الروزنامجه يقدم حساباته الخاصة بموازنة الاوقاف مرة او مرتين في السنة وبخلاصة اجمالية الى السلطان او الصدر الاعظم [٣٧] ، وقد قسمت الدفاتر الخاصة بالروزنامجه الى نوعين اطلق على الاول قلم الروزنامجه الصغير (küçük) ، وكان بمثابة المساعد لقلم الروزنامجه الكبير ، ويتم في هذا الدفتر تثبيت قيد كافة الحسابات اليومية الداخلة والخارجة من الخزانة من نقود وذهب وفضة واقمشة ثمينة الى غير ذلك ، اما القسم الثاني والذي عرف بالروزنامجه الكبير (büyük) فهو القلم الذي استمر بالعمل حتى ظهور وزارة المالية (مالية نظارتي) عام (١٢٥٣ هـ / ١٨٣٩ م) ، وكانت معنية بكافة معاملات القيود لجميع الموارد والمصروفات في الخزانة ، ويعتبر القلم الاول في دائرة الخزانة الذي يتولى القيد اليومي للموارد المستحصلة من المقاطعات والموقوفات والجزية ، وتصرف من هذا القلم معاشات السلطان المتفرقة ، وكافة العاملين في حسابات وقيود ما يدخل ويخرج من الخزانة يوميا [٣٨] .

ثانياً : المقابلة (التدقيق) :

وهي عملية تدقيق المصروفات الخارجة من خزينة الدولة ، وقد تم تقسيم هذا القلم الى قسمين الاول هو قسم مقابلة الخيالة (آتلي مقابله سيAtlı mükabelesi) وكان معنياً بالسجلات الخاصة رواتب الجيش فضلاً عن انه يقوم بإدارة القيد الخاص بالتعيين والعزل وغي ذلك من امور الادارة ، اما القلم الثاني فقد سمي بقلم مقابلة المشاة وهو جهاز يقوم بتثبيت

المعاملات والاجراءات المتعلقة برواتب العاملين في الاصطبلات السلطانية والعاملين داخل السراي ومطابخ المشاة (الجنود) [٣٩] .

ثالثا : الموقوفات (الاملاك) [٤٠] :

هي الاملاك الموقوفة لغرض ديني او خيري ، وكان لها مكتب خاص يدعى مكتب حسابات الوقف (اوقاف محاسبه سي Evkaf Muhasebesi) ، وقد انيط بهذا المكتب الاحتفاظ بسجلات اوقاف الدولة العثمانية والرواتب التي تمنحها لأهل العلم والعاملين والمتولين في المؤسسات الوقفية [٤١] .

رابعا : المحاسبة (قلم المحاسبة الاولى) :

تتكون دائرة المحاسبة (**قلم المحاسبة الاولى Birinci Muhasebe Kalemi**) والذي يعتبر اكبر واهم الاقلام في النظام المالي العثماني ، والامر على اقلام الباب الدفتري (**المالية**) ، ويقسم الى عدة اقلام هي :

١ ــ **قلم محاسبة الاناضول :** وهو احد الاقلام التابعة الى الباب الدفتري وكان يدير امور الاوقاف الخاصة في الاناضول من شؤون التولية والجباية والكتابة والامامة والخطابة وما شابه ذلك فضلاً عن اوقاف السلاطين والوزراء .

٢ ــ **قلم الحرمين :** وكانت مهمة هذا القلم بإحصاء وتسجيل الاموال والهدايا المرسلة الى الحرمين الشريفين في مكة والمدينة كل عام .

٣ ــ **قلم الجزية :** وهو القلم الذي كانت مهمته النظر في كافة الشؤون الادارية المالية واعداد الاوراق الخاصة بالجزية وتوزيعها على اهل الذمة (غير المسلمين) [٤٢]، وقد اعتبر العثمانيون الجزية جزء من التكليف الشرعي الذي يجب المحافظة علية .

٤ ــ **قلم الاوقاف الصغرى :** وهو القلم المكلف بحسابات الاوقاف الصغيرة المعروفة باسم (**تولية الصدقة**) والتي اشتهرت في العهد العثماني باسم (**صدقة توليلري**) وهي بعض الاوقاف الموجودة في استانبول والروم ايلي والاناضول و كانت تحت اشراف مباشر من قبل الصدر الاعظم [٤٣] .

كما قسمت حسابات الواردات والمصروفات في المؤسسات الوقفية في الدولة العثمانية هي الاخرى الى اقسام عده بحسب ابواب ورقة الموازنة العامة وكما يلي :

اولاً : الواردات :

١ ــ جرد الموجودات (راس المال) .

٢ ــ الضرائب .

٣ ــ المبيعات .

٤ ــ التبرعات الخيرية .

ثانياً : النفقات (المصروفات) :

١ ــ الرواتب .

٢ ــ نفقات مطعم الفقراء .

٣ ــ نفقات الصيانة (الترميمات) .

٤ ــ نفقات متنوعة .

ثالثاً : الفائض من العائد السنوي :

١ ــ ايجارات غير مدفوعة او مازالت مستحقة .

٢ ــ الموجودات الثابتة كنسبة مخصصة من الحاصل (المنتوج) للقرى الوقفية (٤٤) .

وفي عهد السلطان سليمان القانوني (٩٢٦ ــ ٩٧٤ هـ / ١٥٢٠ ــ ١٥٦٦ م) توسعت الادارة المالية لخزينة الدولة العثمانية حتى اصبحت (٢٥) خمسة وعشرون قلماً ، خصص منها اربعة اقلام للأوقاف هي :

١ ــ قلم محاسبة الحرمين (حرمين محاسبه قلمي) :

وعرف باسم محاسبة الاوقاف والذي كان يتولى ايضاً القيود الخاصة بأوقاف الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، ويراجع الحسابات الخاصة بهما ، وفي الوقت نفسه يتولى النظر في حسابات الجوامع الكبرى المعروفة باسم جوامع السلاطين ويدير المعاملات المتعلقة برواتب الموظفين العاملين في تلك الجوامع ، وكان يمسك هذا القلم القيود والسجلات الخاصة بأراضي اوقاف مكة والمدينة الموجودة في استانبول ، ويقوم ايضاً بإعداد شهادات الوظائف والتعيينات الخاصة بموظفي الشؤون الدينية في استانبول (٤٥) ، وترتبط تشكيلات بعض الاوقاف الاخرى بمحاسبة الحرمين الشريفين وتحت العناوين التالية :

ــ جميع اوقاف السلاطين .

ــ الاوقاف التي يشرف عليها آغا باب السعادة .

ــ اوقاف الاولياء .

ــ اوقاف المدينة المنورة .

ــ الاوقاف التي اقامها الاشخاص للمدينة المنورة بما في ذلك الوظائف المترتبة عليها .

ــ الاوقاف التي يشرف عليها الصدر الاعظم وشيخ الاسلام (٤٦) .

٢ ــ قلم الاوقاف الصغيرة :

عرف هذا القلم باسم (قلم المحاسب الصغرى) وكان من ضمن مهام هذا القلم ادارة قسم من الاوقاف الموزعة قبل عهد التنظيمات على ثلاث دوائر مختلفة ، الدائرتان الاخريان هما (قلم محاسبة الحرمين) و (قلم محاسبة الاناضول) ، والاوقاف المنوطة بهذا القلم هي عدد من الاوقاف الموجودة في استانبول والاناضول وتكون تحت اشراف اغا باب السعادة (٤٧) في البلاط العثماني بتسيير بعض امور تلك الاوقاف كالشؤون الادارية والحسابات والتعيين في الوظائف ، كما يتولى مهمة متابعة دفاتر حسابات الاوقاف الصغيرة المعروفة بأوقاف الصدقة (صدقه توليلري) (٤٨) .

٣ ــ قلم الحرمين (قسم المدن المقدسة) :

وهو القلم الخاص بحفظ حسابات الاوقاف التي لها علاقة بالمدن المقدسة والتي اطلق عليها تسمية محاسبة الحرمين .

٤ ــ مفتشية اوقاف الحرمين :

اسست هذه المفتشية في شهر محرم الحرام ٩٩٥ هـ / كانون الثاني ١٥٨٦ م لتعمل بشكل مستقل ، انيطت بها مهمة الاشراف على مؤسسات الاوقاف الملكية وتفتيش اوقاف الحرمين ويشرف عليها اغا دار السعادة ، الذي اصبحت احدى مهامه ادارة اوقاف الحرمين واوقاف السلاطين التي يطلق عليها (**اوقاف همايوني**) ، وبعد توسع هذه الادارة شهد عام ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦ م تأسيس وزارة (**نظارت**) الاوقاف في الدولة العثمانية (٤٩) .

الخاتمة:

بعد هذا العرض ، كان من الطبيعي ان تتطور ادارة الوقف في الدولة العثمانية وتكون له الادارة الخاصة التي تنهض بمؤسساته ، وان يشرف القاضي على شؤونها ، والتي وان لم تتبع اسلوباً ثابتاً في اختيار المشرفين غير انها من الناحية النظرية جعلت من القاضي مشرفاً لها باعتباره مسؤولاً عن الامور العدلية .

فضلاً عن ذلك فان ادارة الاوقاف كانت من اولويات السلطان والاسرة الحاكمة ، ولهذا نجد ان المؤسسات الخيرية واداراتها قد توسعت مع سيطرة العثمانيين على مناطق مختلفة من العالم ، ولابد من الاشارة في هذا المقام الى براعة العثمانيين في ادارة امور دولتهم ، فهم الذين اسسوا الكثير من الدوائر الادارية والمالية في عدد غير قليل من البلدان التي كانت تجهل ادارة شؤونها .

اضف الى ذلك كله ان العمل في الاشراف على الاوقاف كان يضفي انطباعاً لدى عامة الناس انها من الاعمال التي تحقق لهم الطاعة والتقرب الى الله سبحانه وتعالى ، فكان الحرص والامانة والدقة في ادارة هذا القطاع ضاهر للعيان في المجتمع العثماني سلطتاً وشعباً ، وطلبت الدولة من القضاة والعاملين في ارجاء الدولة العثمانية تبني مفهوم التوثيق وحفظ الوثائق التي تلعب دوراً عملياً في ادارة مفاصل الدولة ، وبرزت اهمية الاوقاف في نظر السلاطين بشكل كبير ، من خلال اشرافهم المباشر على الاوقاف او تخويل ادارتها لخدمهم المقربين ، ومن ثم تأسيس دوائر عده لتنظيم الاشراف على عمل ادارة الوقف ، لما تقدمه تلك المؤسسة من خدمات جليلة للمجتمع .

الهوامش :

1. **AKGunduz,Ahmed,Vakif Mue**ssesesi,Istanbul,1996,S.139.
2. **A.E.**

٣ ــ الوقفية : هي الوثيقة التي يتم بموجبها حبس العين : للمزيد ينظر : سامي ، شمس الدين ، قاموس تركي ، اقدام مطبعة سي ، استانبول ، ١٣١٧ ، ص ١٤٩٦ .

٤ ــ الدوري ، عبد العزيز ، اوراق في التاريخ والحضارة ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٢٩٨ ؛ اينالجك ، خليل ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار ، ترجمة محمد الارناؤوط ، دار المدار الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢٠ .

٥ ــ الكبيسي ، محمد عبيد عبدالله ، احكام الوقف في الشريعة الاسلامية ، الجزء الاول ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٣٩ ؛ EL – Zawahreh, Teisir Khalil, Religious Endowments and Life The Ottoman Province of Damascus is The Sixteenth and Serenteenth Centuries ,Jordan , 1992 , p . 87 .

٦ ــ البرهاوي ، رعد محمود ، خدمات الاوقاف في الحضارة العربية الاسلامية ، مطبعة المجمع العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠ ،؛ عبدالله ، طارق ، الدولة والوقف في القرن الحادي والعشرين من الوصاية الى الشراكة ، المستقبل العربي (مجلة) ، لبنان ، السنة الحادية والثلاثون ، العدد ٣٦١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٦ .

٧ ــ المتولي : هو وكيل الواقف المسؤول عن متابعة الوقف : للمزيد ينظر : الاعظمي ، حسين علي ، احكام الاوقاف ، الطبعة الاولى ، مطبعة الاعتماد ، بغداد ، ص ١٥١ ؛ الدوري المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

٨ ــ الناظر : من الوظائف العالية الشأن في الدولة العربية الاسلامية ، للمزيد ينظر : الخالدي ، رغيد كمر مجيد ، الوقف والخدمات العامة في العراق في العصر العباسي (١٣٢ ــ ٦٥٦ هـ / ٧٤٩ ــ ١٢٥٨ م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ــ جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص.ص ٦١ــ٦٢.

EL Zawahreh , op . cit , p . 90 .
9 – Boa Vakalet Avsiri : S . No : 17 , D : 923 , 1100 /1689 , s.5 .
10 – Boa : S . No : 1 , D : 30 , 991 /1584 , S . 18 .
11 – Boa : S . No : 18 , D : 352 , 1101 /1690 , S . 223 .
12 – Boa : S . No : 18 , D , : 300 , 110 / 1690 , S . 193 .
13 – A . E , s . 103 .

14 – EL – Zawahreh , op . cit , p . 144 .
15 – Pakalin , Mehemt Zeki , Osmanli Tarin Deyimleri Ve Terimleri Sozlugu , Istandul , 1946 , s. 571 .
16 – Boa : S.No : 20 , D : 368 , 1103 , S.112 .
١٧ ــ السلطان سليم الاول (١٥١٢ ــ ١٥٢٠ م) الملقب (ياوز سلطان) اي السلطان المهول لميوله العسكرية ، فهو اول السلطان توجه نحو المناطق العربية ، ومن اهم اثاره بناء جامع ومدرسة وزاوية (تكية) في استانبول ، فضلاً عن اوقاف قونية ، للمزيد ينظر : البدليسي ، شرف خان ، شرفنامة ، الجزء الثاني ، ترجمة محمد علي عوني ، دار الزمان ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٣ .
١٨ ــ السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ ــ ١٥٦٦ م) لقب بالقانوني لتطبيقه القوانين التي شرعها ، وتعتبر مدة حكمه عهد ازدهار للدولة العثمانية ، فقد انشاء ٨١ جامعاً ، و٥٢ مسجداً ، و٥٥ مدرسة ، و١٧ مطعماً ، و١٨ خاناً ، و٣٣ حماماً ، و٧ جسور ، و٧ معاهد لدراسة القران الكريم ، للمزيد ينظر : بروكلمان ، كارل ، تاريخ الشعوب الاسلامية ، ترجمة نبيه امين فارس ومنير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٤٨ ، ص ٤٥٦ ؛ لامب ، هارولد ، سليمان القانوني ، ترجمة شكري محمود نديم ، النبراس للنشر ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ٢٧١ ؛

El-zawahreh , op , p. 144 .
19 – El-zawahreh , ibid .
20 – ibid .
21 – ibid .
22 – ibid , p . 145 .
23 – Boa : S.No : 18 , D : 61 , 1100/1689 , s . 40 .
24 – A . E .
25 – El-zawahreh , op . cit , p . 146 .
٢٦ – البرهاوي ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .
٢٧ ــ للمزيد عن العاملين انظر نص الوثيقة المنشورة من قبل : مخلوف ، ماجدة ، اوقاف نساء السلاطين العثمانيين ، الطبعة الاولى ، دار الافاق العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧ .
٢٨ ــ قونية : مدينة في تركية الاسيوية ، مركز اللواء الذي يحمل الاسم نفسه ، فيه مقر اسقفية بطريركية القسطنطينية ، موستراس ، س ، المعجم الجغرافي للامبراطورية العثمانية ،

ترجمة : عصام محمد الشحادات ، الطبعة الاولى ، دار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٤١٢ ؛

Kazici ,Ziya , Osmanli Vakif Medeniyeti , Istanbul ,2003 ,s.220 .

٢٩ ــ الاقجة : عملة عثمانية ضربها السلطان اورخان (١٣٢٦ م) وكانت تعرف بالابيض : للمزيد ينظر : فاروقي ، ثريا واخرون ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، الجزء الثاني ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، دار المدار الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٤٣ ؛ احسان اوغلي ، اكمل الدين ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، المجلد الثاني ، ترجمة صالح سعداوي ، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية ، استانبول ، ١٩٩٩ ، ٤٥٩ ؛

Kazici , A.G . E ,S .226 .

٣٠ ــ الزيدي ، مفيد ، موسوعة التاريخ الاسلامي ــ العصر العثماني ، دار اسامة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٩ ؛

Kazici , A.E,S . 226 .

31 – El – zawahreh , op . cit , p . 94 .

32 – Pakalin , A.G. E , s . 570 .

33 – A.E .

34 – El – zawahreh , op . cit , p.95 .

٣٥ ــ اينالجك ، خليل ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، المجلد الاول ، ترجمة عبداللطيف حارس ، دار المدار الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٤ , ص ٢٠٩ .

٣٦ ــ الروزنامه : كلمة فارسية تتكون من مقطعين (روز) وتعني اليوم ، و (نامجه) وتعني الكتاب او الدفتر او الوثيقة ، وعند جمع الكلمتين تصبح بمعنى السجل اليومي ، وقد اطلق العثمانيون تسمية على الروزنامجة السجل اليومي للصادر والوارد : للمزيد ينظر : عطية الله ، احمد ، القاموس الاسلامي ، المجلد الثاني ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٥٩٤ .

٣٧ ــ الصدر الاعظم : هو الرجل الثاني في هرم السلطة في الدولة العثمانية ، ويسمى ايضا الوزير الاول ، مهمته اطاعة وتنفيذ ومتابعة اوامر وقرارات السلطان .

El – zawahreh , op . cit , p.95 .

38 – Kazici ,A.G.E.s.296.

39 – A.E,s.296

٤٠ ــ جب ــ بوون ، هاملتون ــ هارولد ، المجتمع الاسلامي والغرب ، الجزء الاول ، ترجمة احمد عزت عبدالكريم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١ ، ص ١٨٥ ؛ مراد ، خليل علي ، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني ١٦٣٨ ــ ١٧٥٠ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ن كلية الاداب ــ جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١٢٠ .

٤١ ــ كنج ، يوسف احسان واخرون ، دليل الارشيف العثماني ، ترجمة صالح سعداوي ، تقديم خالد آرن ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية ، استانبول ، ٢٠٠٨ ، ص . ص ٣٤٤ ــ ٣٤٥ ؛

Kazici , A.G.E,s.296.

42 – A.E .

٤٣ ــ جب ــ بوون ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ ؛ مراد ، المصر السابق ، ص ١٢٠ .

44 – Kazici ,A.E.s.296

45 – A.E ;

كنج ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

46- A.E ,s. 299 ;

المصدر نفسه .

٤٧ ــ ويعرف باغا البنات (حريم اغاسي) وهو اكبر الاغوات في القصر العثماني واكبر اغوات الحريم والعاملين في القصر السلطاني : للمزيد ينظر :

Uzuncarsili , Ismail Hakki , Osmanli Dereltinin Sarary Taskilati , Ankre , 1984 , s. 172.

48 – Kazici , A.G.E,s.289.

49 – A.E.

المصادر والمراجع :

الوثائق العثمانية غير المنشورة :

BOA Vakalet Avsiri : S . No : 17 , D : 923 , 1100 /1689 , s.5.
BOA : S . No : 1 , D : 30 , 991 /1584 , S . 18
BOA : S . No : 18 , D : 352 , 1101 /1690 , S . 223 .
BOA : S . No : 18 , D , : 300 , 110 / 1690 , S . 193 .
BOA : S .No : 20 , D : 368 , 1103 , S.112 .
BOA : S.No : 18 , D : 61 , 1100/1689 , s . 40 .

الرسائل والاطاريح العلمية غير المنشورة :

ــ خليل علي مراد ، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني ١٦٣٨ ــ ١٧٥٠ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ن كلية الأداب ــ جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٥ .

الكتب العربية والمعربة :

ــ اكمل الدين احسان اوغلي ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، المجلد الثاني ، ترجمة صالح سعداوي ، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية ، استانبول ، ١٩٩٩ .
ــ سامي ، شمس الدين ، قاموس تركي ، اقدام مطبعة سي ، استانبول ، ١٣١٧ .
ــ الدوري ، عبد العزيز ، اوراق في التاريخ والحضارة ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
ــ اينالجك ، خليل ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار ، ترجمة محمد الارناؤوط ، دار المدار الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
ــ الكبيسي ، محمد عبيد عبدالله ، احكام الوقف في الشريعة الاسلامية ، الجزء الاول ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٧ .
ــ البرهاوي ، رعد محمود ، خدمات الاوقاف في الحضارة العربية الاسلامية ، مطبعة المجمع العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
ــ عبدالله ، طارق ، الدولة والوقف في القرن الحادي والعشرين من الوصاية الى الشراكة ، المستقبل العربي (مجلة) ، لبنان ، السنة الحادية والثلاثون ، العدد ٣٦١ ، ٢٠٠٩ .
ــ الاعظمي ، حسين علي ، احكام الاوقاف ، الطبعة الاولى ، مطبعة الاعتماد ، بغداد .

ـ الخالدي ، رغيد كمر مجيد ، الوقف والخدمات العامة في العراق في العصر العباسي (١٣٢ ـ ٦٥٦ هـ / ٧٤٩ ـ ١٢٥٨ م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ـ جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .

ـ البدليسي ، شرف خان ، شرفنامة ، الجزء الثاني ، ترجمة محمد علي عوني ، دار الزمان ، دمشق ، ٢٠٠٦.

ـ لامب ، هارولد ، سليمان القانوني ، ترجمة شكري محمود نديم ، النبراس للنشر ، بغداد ، ١٩٦١ .

ـ مخلوف ، ماجدة ، اوقاف نساء السلاطين العثمانيين ، الطبعة الاولى ، دار الافاق العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

ـ موستراس ، س ، المعجم الجغرافي للامبراطورية العثمانية ، ترجمة : عصام محمد الشحادات ، الطبعة الاولى ، دار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

ـ فاروقي ، ثريا واخرون ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، الجزء الثاني ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، دار المدار الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

ـ احسان اوغلي ، اكمل الدين ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، المجلد الثاني ، ترجمة صالح سعداوي ، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية ، استانبول ، ١٩٩٩.

ـ الزيدي ، مفيد ، موسوعة التاريخ الاسلامي ـ العصر العثماني ، دار اسامة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٣ .

ـ اينالجك ، خليل ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، المجلد الاول ، ترجمة عبداللطيف حارس ، دار المدار الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

ـ عطية الله ، احمد ، القاموس الاسلامي ، المجلد الثاني ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦.

ـ جب ـ بوون ، هاملتون ـ هارولد ، المجتمع الاسلامي والغرب ، الجزء الاول ، ترجمة احمد عزت عبدالكريم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١.

ـ كنج ، يوسف احسان واخرون ، دليل الارشيف العثماني ، ترجمة صالح سعداوي ، تقديم خالد آرن ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية ، استانبول ، ٢٠٠٨ .

الكتب الاجنبية والتركية :

-AKGündüz,Ahmet,Vakif Muessesesi,OSAV Yayınları ,Istanbul,1996. - EL – Zawahreh, Teisir Khalil, Religious Endowments and Life The Ottoman Province of Damascus is The Sixteenth and Serenteenth Centuries ,Jordan , 1992.
- Pakalin , Mehemt Zeki , Osmanli Tarin Deyimleri Ve Terimleri Sozlugu , Istandul , 1946.
- Kazici ,Ziya , Osmanli Vakif Medeniyeti ,kayhan Yayınları ,Istanbul ,2003.
- Uzuncarsılı , Ismail Hakkı , Osmanli Dereltinin Sarary Taskilati , Ankre , 1984.